



قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين:

المعقّب: المكلف العام بتراعات الدولة مقرّه بمكاتبه بعدد شارع
..... تونس.

من جهة،

والمعقّب ضدّهما: - ، عنوانها بمكتب الأستاذة الكائن بنهج

..... عدد تونس،

- بتونس في شخص ممثله القانوني،

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من المعقّب المذكور أعلاه المرسم بكتابة المحكمة بتاريخ 1 نوفمبر 2017 تحت عدد 316760 طعنا في الحكم الإستئنائي الصادر عن الدائرة الإستئنافية الخامسة تحت عدد 210855 و 210938 بتاريخ 14 جويلية 2017 والقاضي أولا: بضمّ القضية عدد 210938 إلى القضية عدد 210855 والقضاء فيهما بحكم واحد وثانيا: بقبول الاستئناف شكلا ورفضه أصلا وإقرار الحكم الابتدائي وإجراء العمل به وحمل المصاريف القانونية على المستأنفة. وبعد الإطلاع على المكتوب المدلى به من المعقّب بتاريخ 19 ديسمبر 2017 والمتضمّن طلب الرجوع في التعقيب.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالتصوّص اللاحقة وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الأطراف بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 24 جانفي 2019، وبما تمّ الإستماع إلى المستشارّة المقرّرة السيدة جهان الهرمي في تلاوة ملخّص لتقريرها الكتابي وحضر ممثّل المكلف العام بتراعات الدولة وتمسّك بمطلبه في الرجوع في التعقيب ولم تحضر المعقب ضدّها ووجه إليها الإستدعاء كما لم يحضر الممثل القانوني وبلغه الإستدعاء.

قرّرت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 21 فيفري 2019.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي:

حيث ينصّ الفصل 32 من قانون المحكمة الإدارية على أنّه يمكن للمدّعي أن يتخلّى كلياً أو جزئياً عن دعواه وذلك بعدوله عن طلباته ولا يقبل إلاّ التخلّي الصريح.

وحيث أدلى المعقب بتاريخ 19 ديسمبر 2017 بمكتوب تضمّن طلب الرجوع في التعقيب، طبقاً لما أجازته أحكام الفصل 32 المشار إليه أعلاه وتعيّن لذلك التصريح بقبوله.

ولهذه الأسباب:

قرّرت المحكمة:

أولاً: قبول مطلب الرجوع في التعقيب.

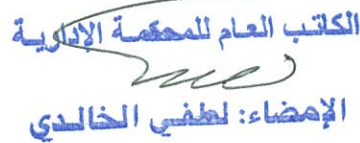
ثانياً: حمل المصاريف القانونية على المعقب.

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الثانية برئاسة السيدة نعيمة بن عاقله وعضوية المستشارين السيد ماهر الجديدي والسيدة نرجس تيرة.

وتلي علنا بجلسة يوم 21 فيفري 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيدة أمينة غريبي.

المستشارة المقرّرة

جهان الهرمي

الكتاب العام للمحكمة الإدارية

الإمضاء: لطفى الخالدي

رئيسة الدائرة

نعيمة بن عاقله